مجموعة عمل
اقتصاد سوريا
SYRIAN ECONOMIC TASK FORCE

حرية الإنسان | تنمية الاقتصاد | حكم رشيد

سوريا: المشهد الاقتصادي

سلسلة تقارير اقتصادية دورية عن الوضع الاقتصادي في أنحاء سوريا

مدينة أعزاز - ريف حلب

آذار ٢٠١٥

حقوق الطبع والنشر محفوظة © ٢٠١٥

مجموعة عمل اقتصاد سوريا. جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة© ٢٠١٥

لا يجوز – دون الحصول على إذن خطي من مجموعة عمل اقتصاد سوريا – استخدام أي من المواد التي يتضمنها هذا التقرير، أو استنساخها أو نقلها، كليا أو جزئيا، في أي شكل وبأي وسيلة، سواء بطريقة إلكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها.

كلمة

الاقتصادُ ليس محرك التاريخ وحسب، ولكنه الأساس الذي تُبنى عليه كل السياسات الاستراتيجية الواقعية الناجعة، وإن أيّ قرارٍ وطنيٍ يُغفلُ مُحركاً رئيساً في عنفات الواقع والتاريخ لابد أنه يجانب الصواب، وسرعان ما يُدرك صَانعُ ذلك القرار أن حقيقة نجاحِ أيّ سياسة، أو صوغ مَخرجٍ لمأزقٍ وطنيٍ مفصليٍ تَكمُنُ في عدم إغفال الواقع المعيش ولاسيما الاقتصادي منه..ومن هنا فإنه تقع على أكتاف الاقتصاديين الوطنيين زمن المحن والكوارث مُهمةٌ وطنية لاتقل أثراً عن مهمة السياسي والعسكري والإغاثي والطبي، فالحاجة إلى التشخيص الاقتصادي المعمق حاجةٌ وطنية بامتياز.

لابد أن الكابوس الطويل الذي تعيشه سوريا سيأتي عليه يوم وينتهي، ونسأل الله أن يُعجّل قدوم ذلك اليوم التاريخي، وإلى أن يأتي ذلك اليوم يجب أن تقوم جهة بتوصيف المشهد الاقتصادي السوري الحقيقي للنواحي والمناطق السورية دون تجميل وبموضوعية ومهنية، وعليه فإن مجموعة عمل اقتصاد سوريا بخبرائها الاقتصاديين الوطنيين، تقوم كعادتها بالتصدي للثغرة الاقتصادية منذ أن كتبت الخطاب الاقتصادي للثورة بعد شهرين من اندلاع الثورة السورية، ومن ثم تمثيلها للجانب الاقتصادي السوري في كل المؤتمرات الدولية لأصدقاء الشعب السوري المعني بإعادة إعمار سوريا (أبوظبي- برلين - دبي- كوريا الجنوبية..)، ومثلما فعلت سابقاً حين زوّدت الشعب السوري وصنّاع القرار بثلاثة عشر تقريراً اقتصادياً مفصّلاً حول معظم القطاعات الاقتصادية السورية من وجهة نظر كلية شاملة أفقية على مستوى سوريا فور انتهاء الأزمة، تتضمن الخطط الإسعافية (أول ٦ أشهر) والمتوسطة (خلال سنتين) والطويلة الأمد (خلال خمس سنوات)؛ هاهي مجموعة عمل اقتصاد سوريا اليوم تقوم بواجبها الوطني المهني، وتضع بين يدي الشعب السوري وصنّاع القرار تفصيل المشهد الاقتصادي المعيش بموضوعية ومهنية للنواحي والمناطق السورية على مستوى جزئي عامودي، علّها تضع بين يدي صنّاع القرار مايعينهم على اتخاذ القرارات التي تنتشل الشعب السوري من محنته التاريخية.

رئيس مجموعة عمل اقتصاد سوريا
أسامة قاضي

كلمة شكر

لايسعنا ونحن نقدم للشعب السوري هذه الدراسات إلا أن نشكر واحداً من رجال الأعمال الوطنيين الأكارم -وماأكثرهم- وهو الأخ والصديق الأستاذ أيمن قصاب باشي الذي لم يألُ جهداً في دعم القضية السورية خاصة في شقها الاقتصادي التوعوي، من خلال دعمه لنشاطات مجموعة عمل اقتصاد سوريا إيماناً منه بأهمية الرؤية الاقتصادية الواقعية والمستقبلية الاستشرافية في الأزمة السورية.

منهجية البحث

نستخدم في بحثنا آليات التحليل الجزئي والتحليل القطاعي مستعرضين خلال البحث الحالة السياسية والعسكرية، وأثرهما على اقتصاد المدينة بشكل مباشر أو العوامل التي تؤثر في اقتصادها المحلي بمعزل عن باقي المناطق أو النواحي التي تتبع لها إدارياً، إذ تختلف آثار هذه العوامل عن باقي البلدات والمدن بحسب الموقع الجغرافي والديموغرافي، كما نشمل في بحثنا تأثير العوامل والتطورات السياسية والعسكرية في محافظة حلب وسوريا بشكل عام، وفي كل قطاع على حدة.

ونعتمد في بحثنا على الاستقصاء الميداني في رصد تغيرات الأسعار والحالة الاقتصادية للسكان، وأثر المواسم الفصلية والزراعية.

جدول المحتويات

أولا: مقدمة ٦
ثانيا: الوضع الاقتصادي..... ٧
١. مصادر دخل السكان ٧
٢. أحجام الإنتاج ٨
٣. تقدير مستوى الدخل ٩
٤. السلع الأساسية المتوفرة ٩
٥. الخدمات الأساسية ٩
٦. البنية التحتية ١٠
٧. المستوى المعيشي ١٠
٨. أثر التضخم على حياة السكان ١٠
٩. أسعار السلع الغذائية ١١
١٠. أسعار الوقود ومواد البناء ١٢
١١. أسباب تطور الأسعار خلال عام ٢٠١٤ .....١٠٢
١٢. تقدير الأسعار المستقبلية ١٣
ثالثا: الوضع الاجتماعي والسكاني ١٣
رابعا:الوضع الإداري ١٥
خامسا: خلاصة وتوصيات ١٦

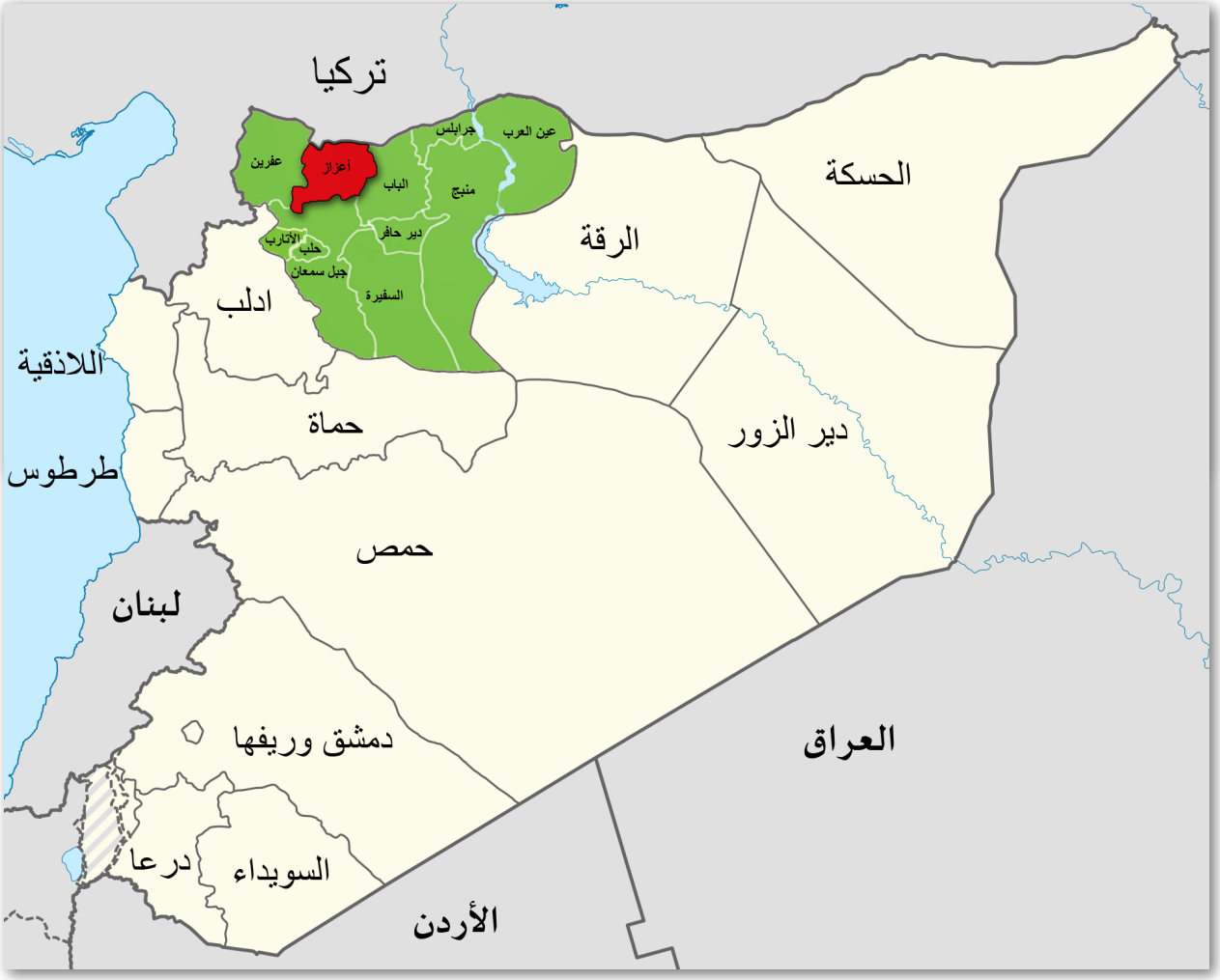

أولا: مقدمة

من المعروف أن أعزاز تكتسب أهمية خاصة هذه الأيام، إذ تقع في مصب طرق رئيسية وتتوسط مناطق خاضعة لسيطرة عدة جهات متناحرة -إن لم نقل كانتونات -وتزداد أهميتها من حيث إنها المدينة الأقرب إلى معبر باب السلامة الحدودي مع تركيا. فهي إذن مصبّ للقادمين من المناطق الشرقية التي تسيطر عليها داعش "الدولة الإسلامية في العراق الشام"، وللقادمين من عفرين التي تخضع للإدارة الذاتية الكردية، وللقادمين من مدينة حلب وريفها المحرر والخاضع للنظام ومن باقي المحافظات الجنوبية أيضاً، ناهيك عن أنها أصبحت تستوعب عدداً لا بأس به من نازحي المناطق الساخنة على كل الجبهات.

ثانيا: الوضع الاقتصادي

١. مصادر دخل السكان:

أ. مصادر دخل السكان في القطاع الخاص:

- **الزراعة:** يشكل إنتاج الأراضي الزراعية، من مواسم وإيجارات وضمان، مصادر دخل لجزء من سكان مدينة أعزاز إضافة إلى العمال الزراعيين (الفعول كما يسمون محلياً) وهو عمل باليومية أو (القبالة) كما يسمى، ويعمل بهذه الطريقة عدد من الرجال والنساء بل الأطفال أحياناً، ويتراوح أجر عامل اليومية بين ٧٥٠-١٠٠٠ ل.س
- **الصناعة:** مصدر من مصادر الدخل لأصحاب المعامل أو الورشات الصناعية وأصحاب الحرف والعمال الذين يعملون فيها، وأجور العمال هنا في الغالب أسبوعية. ويدخل في هذا القطاع عمال البناء لكن تختلف طريقة حساب الأجور في البناء، فتكون عادة باليومية أو القبالة كما في حال عمال الزراعة، وأجر عامل اليومية هنا من ١٥٠٠-٢٠٠٠ ل.س.، أما الأجرة الأسبوعية للصناع فتتراوح بين ٣٠٠٠ – ١٠٠٠٠ ل.س.
- **التجارة:** هي مصدر دخل للتجار أصحاب المحلات التجارية في السوق التاريخي (العتيق) سوق الخضار واللحوم والأغذية، وسوق الألبسة، وسوق السيارات، كما تشمل العمال والموظفين الذين يعملون في المبيعات أو الحمولة والتخزين، وهؤلاء أغلب أجورهم أسبوعية أو عمولات. وتتراوح الأجرة الأسبوعية للصناع بين ٣٠٠٠ – ١٠٠٠٠ ل.س.
- **الخدمات:**
  - آبار المياه الخاصة، وهي تؤمّن مصدر دخل لأصحابها ولعمال نقلها.
  - مولدات الكهرباء التي تؤمن مصدر دخل لأصحابها، ويلحق بها بيع (الأمبيرات) وأجور العمال والفنيين.
  - شبكات الاتصالات، وهي تؤمّن دخلاً لأصحابها ومستثمريها والعاملين في هذا القطاع (بيع خدمة الإنترنت اللاسلكية – بيع الوحدات أو دفع فواتير الهواتف الجوالة على الشبكتين التركية والسورية).
  - قطاع الوقود النفطي والحطب والبنزين.
  - قطاع الصرافة والاتجار بالعملات.
  - محلات ومكاتب تسيير المعاملات التي أصبحت شائعة جداً في أعزاز، وتؤمن دخولاً جيدة للعاملين بها نتيجة خلو المناطق المحررة من أماكن استصدار الثبوتيات الرسمية من دوائر النفوس وسواها من جوازات سفر أو أوراق السيارات.

- **السياحة:** تفتقر مدينة أعزاز إلى الخدمات السياحية، فليس فيها فنادق سوى فندق الرحمن الذي تم افتتاحه في أثناء إجراء هذا البحث في الشهر الحادي عشر من عام ٢٠١٤.

ب. مصادر دخل السكان في القطاع العام:

- رواتب موظفي مؤسسات النظام (في مدينة حلب) الذين لم يقطع النظام رواتبهم بسبب حالة الموظف الأمنية، ويضطر الموظف غالباً للإقامة في مدينة حلب بعيداً عن أسرته التي تقطن مدينة أعزاز، وهم قلة. وهناك رواتب المتقاعدين، وهي تتراوح هنا بين ١٠٠٠٠ – ٥٠٠٠٠ ل.س.
- رواتب موظفي وعمال الهيئات المحلية والمنظمات الأهلية المدنية (مجلس محلي –منظمات إغاثية وطبية أو خيرية – هيئة شرعية.. إلخ)، وتتراوح رواتب هذه الشريحة بين ١٠٠-١٠٠٠ دولار.

- رواتب موظفي الجهات التي تتبع أو تتقاضى رواتبها من الحكومة السورية المؤقتة (دفاع مدني – نظافة – مقسم هاتفي –مطحنة – خدمات)، وتتفاوت الرواتب هنا من ١٠٠ دولار إلى الحد الأعلى ٨٠٠ دولار.
- رواتب أو منح عناصر الجيش الحر والفصائل المقاتلة، وهي: ١٠٠ – ١٥٠ – ٣٠٠ دولار.
- دخولات سيارات النقل من شاحنات وركاب وسيارات النقل إلى تركيا، وأصحابها يُعرفون بالبحّارة (سائقين وتجار شنطة) أو مهربين.
- الإعانات العينية المقدمة من الجهات كافة. وهي تؤمن تقريباً ٢٥٪ من احتياجات السكان أو توفر ما يقارب ٢٥٪ من دخولهم.

٢. أحجام الإنتاج:

- **الزراعة:** تعدّ المواسم الزراعية هذا العام من أسوئها خلال أعوام طويلة، وخصوصاً في أهم محصولين أساسيين هما القمح والزيتون؛ فبالنسبة للقمح نجد أنه قد وقع محَل حقيقي ليس في أعزاز وحدها بل في ريف حلب الشمالي كله، وهو ريف يعتمد على الزراعة البعلية خصوصاً في القمح. ففي هذا العام لم تعطِ الأرض سوى نصف كيس للهكتار (٥٠-٦٠) كغ في الهكتار، وهذا الرقم يُعدّ كارثياً لأن الرقم الاعتيادي لمحصول زراعة القمح هو ١٥-٢٥ كيساً (١٥٠٠ كغ-٢٥٠٠كغ) لكل هكتار بحسب موسم الأمطار. أما الزيتون فموسمه هذا العام كذلك من أقلّ المواسم بسبب طبيعة المعاومة (أي أن يحمل الشجر عاماً ويمتنع عن الحمل عاماً) للزيتون فضلاً عن أثر الصقيع. أما محصول الكرز الذي تتميز به أعزاز، وبعض القرى الملاصقة لها عن باقي أرياف محافظة حلب، فتقدير إنتاجه في مدينة أعزاز هذا العام هو ١٠٠ طن.
- **القمح:** ليس هناك تقديرات لإنتاج هذا العام، ويتجاوز إنتاج الأراضي الزراعية التابعة إدارياً لمركز مدينة أعزاز وحدها في الأعوام العادية ١٠٠٠ طن من القمح القاسي.
- **الزيتون والزيت:** يقدر موسم هذه السنة بأقل من ٥٠٠ طن، وهو في الأعوام السابقة يقدَّر بما فوق ذلك.

- **الصناعة:** ليس ثمة معامل ضخمة في مدينة أعزاز، إذ كانت تعتمد بشكل رئيسي على معامل مدينة حلب قبل الثورة. هناك بعض الورشات أو المعامل الصغيرة تمّ نقلها من مدينة حلب إلى أعزاز: معامل منظفات – ورشات خياطة – ورشات تصنيع الحديد – إصلاح السيارات – معامل أخشاب، سوى المنشآت الصناعية التي تعتمد على المنتجات الزراعية كالمطاحن ومعاصر الزيتون، وقد بلغت طاقة مطحنة أعزاز الإنتاجية هذه الأيام ٥٠ طن يومياً. كذلك تعمل هذه المنشآت بطريقة العمل لصالح الغير. أما أهم الصناعات المستحدثة في أثناء الثورة فهي مصافي تكرير النفط وفلترة الوقود، فهنالك في محيط أعزاز أكثر من عشر مصاف لتكرير النفط ناهيك عن محطات فلترة المازوت المكرر. لكن أغلب هذه المنشآت تتلقى إيراداتها بالعمل لصالح الغير ، ومن الصعب إدراج كمية الإنتاج.
- **التجارة:** ازدهرت تجارة السيارات الأوربية المستعملة في أعزاز مدة سنتين، وتتراجع حالياً بسبب إيقاف السلطات التركية استيراد حاملات السيارات عبر معبر باب السلامة أو حتى معبر باب الهوا. وقد وصلت مبيعات تجار السيارات في مدينة أعزاز إلى ٣ مليون دولار في الشهر، أما الآن فتنخفض إلى حوالي ٥٠٠ ألف دولار في الشهر أو أقل. تجارة الإسمنت وحديد البناء تشكل جزءاً لا بأس به من التجارة أيضاً، وتصل إلى ٥ مليون دولار في الشهر. ويصل حجم مبيعات تجارة المواد الغذائية إلى ٢ مليون دولار في اليوم. أما عن تجارة الألبسة التركية وسوق الألبسة الذي تشتهر أعزاز تاريخياً به فهو متوقف تقريباً عن العمل، وتشهد هذه التجارة كساداً كبيراً نتيجة تحوّل التجار إلى أسواق ومدن أخرى أو إلى أنواع أخرى من التجارة.
- **الخدمات:** ليس هناك معلومات بالأرقام عن حجم الإنتاج الخدمي، وهذا بسبب تعدّد مقدّمي الخدمات.

٣. تقدير مستوى دخل السكان:

يُعدّ مستوى معيشة أهالي مدينة أعزاز والقاطنين فيها من المتوسط إلى الجيد نسبياً، بالمقارنة مع حال باقي أهالي سورية وليس مقارنةً مع الدول المجاورة، أو تركيا تحديداً الدولة القريبة والتي تستقبل ملايين السوريين حالياً.
يصعب علينا تقدير متوسط دخل الفرد في أعزاز هذا العام خصوصاً، نتيجة صعوبة حساب إجمالي الدخل ونظراً لتغير عدد السكان القاطنين في مدينة أعزاز، لكنه يتراوح هذا العام بين ٣٥٠٠ –٥٥٠٠ دولار، وذلك استناداً إلى تقديرات وأرقام استطعنا ضبطها، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار غياب كثير من الخدمات وفقد قيمة بعض السلع وتدهور قيمة العملة السورية نفسها.

٤. السلع الأساسية المتوفرة:

تتوفر جميع السلع الأساسية في مدينة أعزاز، لكن تختلف أسعارها عنها في باقي الأرياف والمدن، فالأسعار أعلى بنسبة تتراوح بين ٥ –٢٥٪.
السلع الأساسية غير المتوفرة: يعتبر الغاز هذه الأيام المادة الأساسية غير المتوفرة.

٥. الخدمات الأساسية:

- **الكهرباء:** تغذي محطة تحويل تل رفعت مدينة أعزاز بالكهرباء، وتخضع أعزاز لتقنين جائر حيث يسري التيار الكهربائي مدة ثلاث ساعات فقط كل ٧٢ ساعة. وهذا دفع الأهالي نحو الاعتماد على المولدات الضخمة من القطاع الخاص، ويبلغ سعر (الأمبير) ٥٠٠ ل.س. أسبوعياً بإمداد يستمر ١٠ ساعات يومياً.
- **الماء:** كان الماء قبل الثورة يُضخّ لمدينة أعزاز من محطة ضخّ ميدانكي، وكانت المياه تُضخ يومين فقط كل أسبوع، أما بعد الثورة فالمياه مقطوعة من محطة ميدانكي نهائياً عن مدينة أعزاز نتيجة كثير من التجاذبات مع الإخوة الأكراد. لكن المياه الجوفية في أعزاز قريبة والرقابة منعدمة على حفر الآبار بعد الثورة، فأصبح الاعتماد على الآبار الخاصة. يُشار إلى أنه يبلغ سعر صهريج الماء سعة ٥ متر مكعب ١٠٠٠ ل.س. مع النقل والضخ.
- **الاتصالات:** توقفت الاتصالات الأرضية والخلوية السورية في أعزاز مدة عامين، مما اضطر الأهالي للاعتماد على الشبكات الخلوية التركية بشكل رئيسي.

- وقد تمّ إعادة تشغيل المقسم الهاتفي في أعزاز، وتزويد بعض الأبراج الخلوية بالبطاريات من قبل وزارة الاتصالات في الحكومة السورية المؤقتة منذ أوائل العام ٢٠١٤، لكن الربط لم يتم بعد بالكبل الضوئي، فالمقسم الأرضي يعمل الآن ضمن مدينة أعزاز وحدها مدة ١٠-١٥ ساعة يومياً. كما انتشرت مقويات التغطية للشبكات الخلوية التركية والسورية. وتعمل حالياً عدة شبكات إنترنت لاسلكية منها الإنترنت الفضائي أو الإنترنت التركي بديلاً عن الاتصالات والإنترنت المفقودة.
- **الصحة:** يعدّ المشفى الأهلي في أعزاز هو المشفى الوحيد العامل والمستمر في أعزاز، وفيه عدد من الأطباء والممرضين والسائقين والعمال. وهو يقدّم الرعاية الصحية الدورية لأهالي مدينة أعزاز والإسعافات الأولية وبعض العمليات البسيطة، وتخفف عنه أعباء العناية الصحية المشافي الحدودية في القرى الحدودية (رجّو - شمارين-كفرغان - الهلال الأحمر القطري - الهلال الأزرق في معبر باب السلامة). و سيتم إعادة فتح مشفى أعزاز الوطني قريباً وفيه مشفى توليد ونسائية.

٦. البنية التحتية:

- **شبكة الكهرباء:** هي سليمة مع ضعف التغذية من محطة تل رفعت كما أسلفنا، ويتم ترميم الشبكة دورياً عبر ورشات الكهرباء القائمة أصلاً بإشراف المجلس المحلي، وبفريق عمل يضم ٣٠ عاملاً بين مهندس وفنيين وعمال.
- **شبكة المياه:** مياه الشرب متوفرة في الأصل وسليمة، لكنها تعاني حالياً من انقطاع مستمر من محطة ميدانكي كما أسلفنا.
- شبكة الصرف الصحي: هي قائمة لكنها بحاجة إلى تعديل، وفيها كثير من المجارير والمضخات المتوقفة، والاعتماد قائم غالباً على الحُفر الفنية.
- **شبكة الطرقات:** الطرقات في أعزاز مفتوحة وحالتها متوسطة، لكنها عانت من ضغط متواصل خلال الثورة نتيجة قصف النظام المستمر ومعارك التحرير، ولا تزال تعاني من التخريب بفعل طائرات النظام. كما ساءت حالة الطرقات الداخلية كثيراً نتيجة عبور الشاحنات والعدد الهائل من السيارات يومياً وتحت العوامل الجوية المستمرة سنوات، وهي طرقات غير معدّة أصلاً لهذا الضغط والأوزان خاصةً قبل تحرير مطار منغ العسكري وفتح أوتستراد حلب – غازي عنتاب الواصل حالياً حتى مدينة تل رفعت. ولم تخضع الطرقات الداخلية ولا تلك التي تربط القرى المحيطة بمدينة أعزاز لأي ترميم مدروس خلال ثلاثة أعوام خلت.

٧. مستوى المعيشة:

يُعدّ مستوى معيشة أهالي مدينة أعزاز متوسطاً بالنسبة لباقي المدن المحررة، حيث تستفيد المدينة وسكانها من الوضع الجغرافي القريب من الحدود التركية لكن مستوى المعيشة يظل منخفضاً بالنسبة إلى حجم المدينة. لقد نزح عدد كبير من أهالي مدينة أعزاز عنها في فترات عدة سواء إلى مدينة كلس التركية أو إلى غازي عينتاب وإسطنبول وسواهما، وأغلب هؤلاء صاروا يعملون في تركيا أو هم من أصحاب رؤوس الأموال والحرفيين.

٨. أثر التضخم على حياة السكان:

يظهر واضحاً أثر التضخم على مدينة أعزاز، حيث انخفضت قيمة الليرة السورية في الأعوام الثلاثة الماضية إلى ربع قيمتها عمّا كانت عليه قبل الثورة، وهذا يترك أثراً يشعر به المواطن بقوة خصوصاً في المدن القريبة من الحدود مثل مدينة أعزاز، وهذا أحد العوامل المسببة لغلاء الأسعار فيها خصوصاً بالنسبة للسلع ذات الإنتاج المحلي. إن فقدان العملة لقيمتها والتضخم ينعكسان فوراً على المواطن القاطن في مدينة أعزاز المعتمدة اقتصادياً هذه الأيام بشكل رئيسي على معبر باب السلامة، من خلال الاستيراد أو النقل أو حركة العملة والذهب عبر الحدود النظامية أو التهريب.

٩. أسعار السلع الغذائية :

السلعة	الوحدة	السعر
الخبز (مدعوم)	١٦ رغيف	١٠٠ ل.س
الخبز (مدعوم)	١ كيلو غرام	٢٥ ل.س
زيت الزيتون	١٦ كيلو غرام (تنكة)	٩٥٠٠ ل.س
الزيتون	كيلو غرام	١٥٠-٢٠٠ ل.س
السكر	كيلو غرام	١٦٠ ل.س
حليب الأطفال –نيدو	٩٠٠ غرام	١٨٠٠ ل.س
حليب الأطفال –نان	علبة	١٣٥٠ ل.س
لحم غنم	كيلوغرام	١٢٠٠ ل.س
لحم بقر	كيلوغرام	١٠٠٠ ل.س
لحمة هبرة	كيلوغرام	١٤٠٠ ل.س
الزعتر	كيلوغرام	٢٥٠-٥٠٠ ل.س
جبنة غنم	كيلوغرام	٧٥٠ ل.س
لبن بقر	لتر	١٥٠ ل.س
لبن غنم	لتر	٤٠٠ ل.س
شاي	كيلوغرام	١١٠٠ ل.س
سمن نباتي أصيل	كيلوغرام	٦٠٠ ل.س
سمن عربي بقر	كيلوغرام	١٠٠٠ ل.س
سمن عربي غنم	كيلوغرام	١٨٠٠ ل.س
ذرة	كيلوغرام	٢٠٠ ل.س
رز إيطالي	كيلوغرام	٢٢٥ ل.س
عدس كردي	كيلوغرام	١٢٥ ل.س
عدس مجروش	كيلوغرام	٢٥٠ ل.س
كمون	كيلوغرام	٥٠٠ ل.س
طحين زيرو تركي	٥٠ كيلوغرام (شوال)	٤٢٠٠ ل.س
دبس بندورة	كيلوغرام	٤٠٠ ل.س
بندورة	كيلوغرام	١٤٠ ل.س
تفاح تركي	كيلوغرام	١٤٠ ل.س
تفاح إعزازي	كيلوغرام	١٠٠ ل.س
موز	كيلوغرام	٢٠٠ ل.س
يوسفي	كيلوغرام	٧٥ ل.س
طحينة	كيلوغرام	٧٠٠ ل.س
حلاوة	كيلوغرام	٥٠٠ ل.س
بيض سوري	طبق (٣٠ بيضة)	٥٠٠ ل.س
بيض تركي	طبق (٣٠ بيضة)	٤٢٥ ل.س

١٠. أسعار الوقود ومواد البناء والمعادن:

السلعة	الوحدة	السعر
مازوت (مفلتر كهربائياً)	١ لتر	٩٠ ل.س
بنزين (نظامي)	١ لتر	٢٥٠ ل.س
الغاز (غير متوفر)	جرة	٩٠٠٠ ل.س
ذهب عيار ١٨	غرام	٥٦٦٠ ل.س
ذهب عيار ٢١	غرام	٦٠٠٠ ل.س
ذهب	أونصة	١١٧٥ دولار
إسمنت (تركي)	كيس (٥٠ كيلوغرام)	١١٠٠ ل.س
حديد مبروم	كيلوغرام	١٢٥ ل.س

١١. تطور الأسعار خلال ٢٠١٤، والأسباب:

ازدادت الأسعار داخل مدينة أعزاز من بداية عام ٢٠١٤ حتى نوفمبر ٢٠١٤ بمعدل ١٠ – ٢٠٪، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل:

- عاشت مدينة أعزاز منذ الربع الأخير من عام ٢٠١٣ تحت سيطرة تنظيم الدولة حتى بداية العام الحالي، ممّا أفقدها كثيراً من الموارد والزوار. أما في الشهر الأول والثاني من العام الحالي فقد عاشت أشبه بالحصار نتيجة المعارك مع التنظيم إلى حين انسحاب التنظيم منها في أوائل شهر آذار.
- عودة الانفتاح الكامل بعد انسحاب داعش، ممّا أدى إلى عودة أهالي أعزاز إليها وعودة عجلة الاقتصاد وعقدة المواصلات إليها وعودة الاستثمارات، وهذا أثّر طرداً على أسعار المواد والإيجارات.
- قلّة الموسم الزراعي وخاصة القمح والزيتون هذا العام، ممّا رفع الأسعار في عموم أنحاء سورية وخاصةً أعزاز.
- استقبال أعزاز لعدة موجات من النازحين سواء من أحياء مدينة حلب المحررة جراء القصف بالبراميل من طائرات النظام، أو من الأرياف والمدن التي سيطرت عليها داعش في بداية العام (الباب-منبج-الرقة) أو الأرياف التي سيطرت عليها داعش في الفترة الأخيرة أو اقتربت منها (أخترين – تركمان بارح – دابق – مارع – صوران – ...إلخ)
- ضربات التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة في مناطق آبار النفط أدت إلى ارتفاع أسعار الوقود بنسبة ١٥٪، مع قرب فصل الشتاء وغلاء وقود التدفئة، وهذا ينذر بارتفاع كافة الأسعار.

١٢. تقدير الأسعار المستقبلية:

من المتوقع أن ترتفع الأسعار خصوصاً هذا الشتاء بنسبة ١٥— ٣٠٪ على المدى القصير (خلال ثلاثة إلى ستة أشهر قادمة). بعدها من الممكن أن تنخفض الأسعار إذا تحسن الموسم الزراعي الجديد، أو نتيجة انفراج سياسي أو عسكري خلال الفترة المقبلة، أو إذا عولجت مشكلة الأسعار بتدابير أو خطط جديدة من الحكومة السورية المؤقتة أو المجلس المحلي أو المنظمات الإغاثية و الأهلية، وذلك بمشاريع تنموية أو إنعاشية بهدف النهوض بالاقتصاد المحلي والقطري، لتدارُك أزمة محل المواسم الرئيسية والتضخم الحاصلة والمستمرة حتى الآن.

ثالثا: الوضع الاجتماعي والسكاني

- يبلغ عدد سكان مدينة أعزاز حالياً ١٤٠٠٠٠ نسمة في غرة شهر تشرين الثاني عام ٢٠١٤ زمن البحث، في حين كان في عام ٢٠٠٩ حوالي ٨٥٠٠٠ نسمة بحسب آخر إحصاء رسمي.
- نسبة أهالي مدينة أعزاز القاطنين في مدينة أعزاز حالياً لا تتعدى ٤٠٪ من عدد السكان الحالي، أي أن لدينا مدينة ٦٠٪ من سكانها من النازحين أو من في حكمهم أي نسبة الانزياح السكاني ٦٠٪.
- نصف سكان أعزاز الأصليين تقريباً نازحون عن مدينة أعزاز، و أغلبهم في تركيا.
- تتفاوت نسبة النازحين والانزياح السكاني بحسب الاستقرار النسبي التي تشهده المدينة، وشهد عام ٢٠١٤ موجات نزوح عدة إلى مدينة أعزاز ومنها، وتتفاوت نسبة الانزياح السكاني أيضاً خلال عام ٢٠١٤. وأهم عوامل هذا الانزياح هو وقوع مدينة أعزاز تحت سيطرة تنظيم الدولة، وانسحابه منها في الربع الأول من العام، واقترابه من بعض النواحي التابعة لمنطقة أعزاز في الربع الأخير من العام، ناهيك عن عامل اشتداد وطأة قصف الطيران الحربي لنظام الأسد للمدينة في بعض الفترات وخفّته أو انعدامه بعض الأحيان.

الشرائح العمرية للتركيبة السكانية:

ليس هناك إحصائيات دقيقة بالنسبة للفئات العمرية للسكان، نتيجة غياب شبه كامل لجهاز أو هيئة إحصائية متخصصة ونتيجة ظروف النزوح وتسرب تسجيل المواليد والوفيات ، لكن يُستأنس بأرقام المؤسسات الإغاثية التي هي أقرب إلى الدقة في بعض الأماكن:

- تحت عمر ١٥ سنة: ٥٥-٦٥٪ حالياً.
- عمر ١٥ — ٦٠ سنة: ٢٥-٣٠ ٪ حالياً (قبل الثورة كانت هذه الشريحة النشطة أو العاملة تزيد عن ٣٥٪ من عدد السكان).
- فوق عمر ٦٠ سنة: ١٠ -١٥٪.

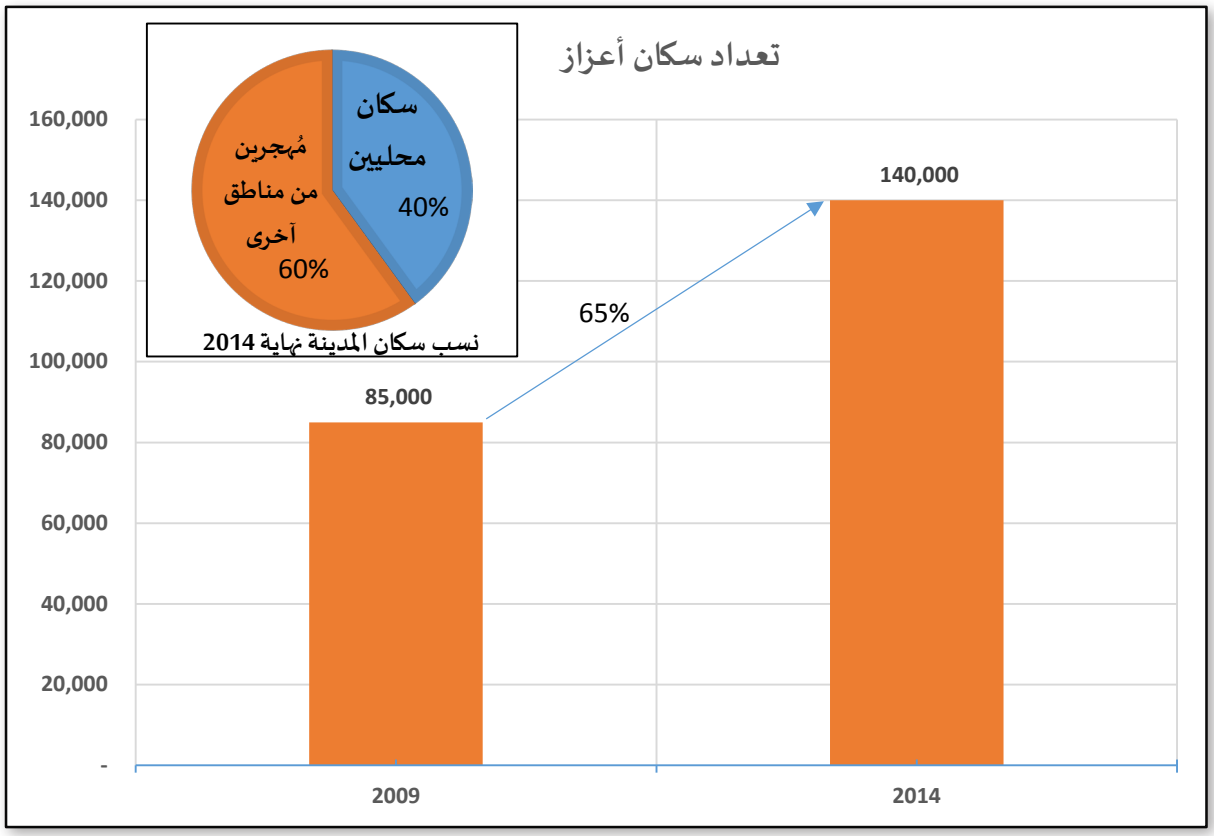

يلاحظ انخفاض نسبة الشريحة العمرية النشطة (عمر١٥ – ٦٠ سنة)، وهي الشريحة المنتجة أو تحت السلاح في مجتمعات الحروب، بسبب النزوح والهجرة بهدف العمل أو اللجوء السياسي والإنساني، حيث أصبحت الهجرة إلى بلدان الاتحاد الأوربي ظاهرة لايستهان بها خصوصاً ضمن الشريحة العمرية النشطة أو المنتجة.

التعليم:

- ٣ مدارس ثانوية في مدينة أعزاز (١ عامة ذكور، ١ عامة إناث، ١ ثانوية شرعية ذكور).
- ٩ مدارس بين إعدادية وابتدائية (الحلقة الأولى والثانية).
- ٦ معاهد أو مدارس خاصة تدرس طلاب الإعدادية، والثانوية وأحياناً طلاب الابتدائية المنقطعين بهدف ترميم تحصيلهم العلمي.
- ٣ روضات خاصة للأطفال في عمر دون السادسة.
- الثانوية الصناعية في أعزاز متعطلة عن العمل.
- يقدر عدد الطلاب المداومين على المدارس جميعها في جميع المراحل حوالي ٩٠٠٠ طالب وطالبة.
- عدد المعلمين العاملين ٢٩٠ معلماً ومدرساً (٧٠ منهم مقطوع الراتب من النظام ويعملون تطوعياً، و٢٢٠ منهم راتبهم مستمر من النظام). مجموع العاملين في الحقل التربوي في مدينة أعزاز ٣٧٥ عامل.

السكن والمعيشة:

- يبلغ إيجار المنزل السكني في أعزاز فوق ٣٠٠٠٠ ل.س. ويكاد يكون من المحال العثور على مسكناً شاغراً للإيجار.
- هنالك أربعة أفران في مدينة أعزاز، أكبرها ما يسمى فرن الذرّة أو الاحتياطي أي العام، والباقي أفران خاصة.
- هناك مطحنة واحدة تقدّم الطحين في أعزاز، عدد عمالها الذين يتقاضون رواتبهم من الحكومة السورية المؤقتة ٤٠ عاملاً.

رابعا: الوضع الإداري

- إن أعزاز هي مركز منطقة تتبع لها النواحي (مارع-تل رفعت-صوران-أخترين – نبّل سابقاً ،بيانون حالياً).
- هناك غياب إداري لكثير من أجهزة الدولة يعوّضه بالحد الأدنى شكل من الإدارة المحلية داخل نطاق المدينة، وتكاد تنتهي مركزية المناطق وتبعية النواحي والبلدات والقرى لمركز المنطقة.
- المجلس المحلي لمدينة أعزاز: يتكون من ١٨ عضواً من المتطوعين، وهم: رئيس المجلس – ونائبه وأمين السر – المكتب الاقتصادي -المكتب المالي -المكتب الإعلامي -المكتب الخدمي – المكتب الطبي -المكتب الإغاثي -المكتب القانوني -المكتب التربوي.
- الهيئة الشرعية في مدينة أعزاز هي هيئة قضائية فقط، تتبع لها ضابطة مسلحة تقوم بعمل الشرطة، وعناصرها جميعاً من مدينة أعزاز.
- تخلو مدينة أعزاز من مقرات الجيش الحر أو الفصائل المقاتلة، ومن أي ظهور مسلح مستهجن، وذلك بقرار من الهيئة الشرعية وأهالي أعزاز بعد خروج تنظيم الدولة منها.
- هناك انتشار لبعض مخافر شرطة حلب الحرة، لكن لم يتم إنشاء مركز شرطة في مدينة أعزاز.
- تسيطر الجبهة الإسلامية حالياً على مدينة أعزاز، ويتبع للجبهة الهيئة الشرعية وعناصر الضابطة، ويتحاكم جميع الفصائل القائمة حالياً أمام الهيئة الشرعية مع تبعية للهيئة الشرعية المركزية في مدينة حلب.
- الفصائل التي اتفقت على الاحتكام للهيئة الشرعية هي فصائل الجبهة الإسلامية (لواء التوحيد -أحرار الشام -صقور الشام -الجبهة الإسلامية الكردية)، بالإضافة إلى جبهة أنصار الدين (حركة فجر الشام -جيش المهاجرين والأنصار) هذا بعد تعليق جبهة النصرة لمساهمتها في الهيئة الشرعية مع تواجدها على الجبهات في مناطق سيطرة تنظيم الدولة شرق مدينة أعزاز وبعض النقاط الحدودية مع تركيا.
- هذا الواقع الإداري مستمر منذ أول شهر آذار من هذا العام بعد انسحاب تنظيم الدولة من مدينة أعزاز، حيث كان قد أحكم سيطرته على المدينة ستة أشهر تقريباً (من أيلول/٢٠١٣ حتى آذار/٢٠١٤).
- يهدد تنظيم الدولة حالياً مناطق قريبة من أعزاز، كصوران مثلاً بعد هجمته الأخيرة والسيطرة على ناحية أخترين واقترابه من مدينة مارع، وهذا كله جعل الجو قلقاً ومشحوناً من خطر تنظيم الدولة.

خامسا: خلاصة وتوصيات

نستخلص مما سلف في بحثنا وجولاتنا في مدينة أعزاز، في ظل قراءة اقتصادية عامة للوضع في سورية عامةً وفي محافظة حلب خاصةً، أن الوضع الاقتصادي في مدينة أعزاز يتأثر في الدرجة الأولى بحالة المعبر القريب منه وهو معبر باب السلامة الحدودي مع تركيا وبالقوة التي تسيطر عليه. فقد أصبحت أعزاز المدينة الأكبر والأبعد عن مناطق سيطرة النظام، والمدينة الأولى في المنطقة العازلة التي تقترحها تركيا. أما إن تمّت سيطرة النظام على الطريق الواصلة إلى مدينة حلب، وتمّ حصار حلب بالفعل، فستزداد أهمية أعزاز الاقتصادية وكذلك السياسية. تعيش أعزاز منذ فترة ليست قصيرةً نوعاً من الاستقرار الاقتصادي القلق نتيجة تصدّرها للأحداث العسكرية والسياسية في فترات متعاقبة (التحرير من الجيش الأسدي – الرهائن الشيعة اللبنانيون – تحرير مطار منغ -سيطرة تنظيم الدولة عليها – انسحاب تنظيم الدولة-المنطقة العازلة والتحالف الدولي.. إلخ) ممّا أدى إلى تذبذب اقتصادها وغياب أدنى رقابة اقتصادية سوى على سعر الخبز. إن أكثر ما يعانيه المواطن هو غلاء الأسعار بالمقارنة مع الأرياف الأخرى المحررة، ولذلك ينبغي تفعيل الهيئات المدنية الناظمة للحياة الاقتصادية من خلال:

١. حلّ مشكلة الغاز بشكل عاجل، وتثبيت سعره عبر الاستيراد المباشر من تركيا، فقد وصلت الأسعار إلى درجة جنونية، وعبر إنشاء شركات تعبئة غاز في المستقبل، لتحقيق كفاية السوق وتجنّب تكرار مثل هذه الأزمات.
٢. حلّ مشكلة المياه في مدينة أعزاز، بإعادة الضخّ من محطة ميدانكي، أو تجميع عدة آبار وضخّها في الخزانات (الحاووظ) لإعادة ضخّها إلى الأهالي.
٣. تفعيل المكتب الاقتصادي في المجلس المحلي، ووضعه خططاً مستعجلة لإنعاش الحياة الاقتصادية في مواجهة الأخطار القادمة في الشتاء، وخصوصاً بعد موسمي القحط من القمح والزيتون وبعد إغلاق باب استيراد السيارات من تركيا.
٤. وضع البدائل العملية الفورية لمشكلة الإسكان في مدينة أعزاز، عبر تشجيع البناء الطابقي وتحسين البنية التحتية وتفعيل دور النقابات المهنية كالمهندسين الأحرار.
٥. تحسين الواقع الصحي والطبي، والتسريع بافتتاح المشفى الوطني ومشفى التوليد.
٦. تشجيع المشاريع الاستثمارية التي تؤمن بدائل اقتصادية، ودعم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة كفتح معامل نسيج أو خياطة في محيط المدينة، والترغيب بالقرب من المعبر، والسعي لتقديم بدائل خدمية كمشاريع الاتصالات ومولدات الكهرباء.

إن استقراء الواقع يشير إلى أنه إذا استمر الواقع الاقتصادي على ما هو عليه فنحن مقبلون على مزيد من التضخم وفقدان بعض السلع الأساسية من مدينة أعزاز وسواها، ولذلك نذكر بعض السياسات الاقتصادية التي نرى ضرورة اتباعها حتى يتم النهوض باقتصاد أعزاز وباقتصاد محافظة حلب وسورية عموماً:

١. عقد اتفاقية نقل بين تركيا وسورية الحرة تعيد السماح بإدخال الشاحنات السورية إلى الأراضي التركية لتصل إلى الموانئ التركية ومنها.
٢. استغلال المعبر استغلالاً اقتصادياً جيداً، وخصوصاً إذا رافقه إيقاف للتهريب وذلك بالتعاون مع الجبهة الإسلامية التي تدير المعبر.
٣. ربط سياسات الحكومة السورية المؤقتة والجهات المانحة بالمكاتب الاقتصادية للفصائل العسكرية الفاعلة على الأرض، ووضع خطط مشتركة قابلة للتطبيق، وصهر كل الإمكانات المتوفرة في بوتقة واحدة.
٤. إنشاء منطقة حرة بديلة ضمن أراضي مدينة أعزاز أو على الحدود القريبة، بحيث تكون مقسمة بين مناطق حرة صناعية وأخرى تجارية، واستجلاب استثمارات كبيرة إليها.
٥. تطبيق المشاريع المقترحة لتحسين البنية التحتية وإن بشكل مؤقت يناسب حالة الحرب التي تعيشها سورية، كتجهيز طرق بديلة أو احتياطية ومشروع الربط الكهربائي من تركيا.